

والتصديق والتوقيع

التصديق والتوقيع

التصديق والتوقيع والتاريخ

التصديق والتوقيع والتاريخ ٢٠٠٨ و ١١ / ١١ / ٢٠٠٨

التصديق والتوقيع والتاريخ ٢٠٠٨ و ١١ / ١١ / ٢٠٠٨

التصديق والتوقيع والتاريخ ٢٠٠٨ و ١١ / ١١ / ٢٠٠٨

التصديق والتوقيع والتاريخ ٢٠٠٨ و ١١ / ١١ / ٢٠٠٨

التصديق والتوقيع والتاريخ ٢٠٠٨ و ١١ / ١١ / ٢٠٠٨

التصديق والتوقيع والتاريخ

التصديق والتوقيع

التصديق والتوقيع

التصديق والتوقيع والتاريخ

التصديق والتوقيع

التصديق والتوقيع والتاريخ

التصديق والتوقيع والتاريخ

التصديق والتوقيع والتاريخ

التصديق والتوقيع والتاريخ

التصديق والتوقيع

التصديق والتوقيع

التصديق والتوقيع والتاريخ

التصديق والتوقيع والتاريخ ٢٠٠٨ و ١١ / ١١ / ٢٠٠٨

التصديق والتوقيع والتاريخ

التصديق والتوقيع والتاريخ

lawpedia.jo

...  
۱- ...

...

...  
۵- ...

...  
۳- ...

...

...  
۴- ...

...

...  
۲- ...

...

...  
۱- ...

...

...

...

...

...

...

...  
...  
... ۳۱ -

...  
...  
... ۳۳ -

...  
... ۳۸ -

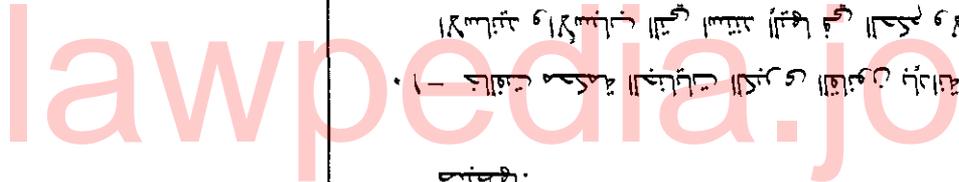
...  
...  
... ۴۵ -

...  
...  
... ۵۰ -

...  
...  
... ۵۶ -

...  
...  
... ۷۰ -

...  
...  
... ۷۸ -



تعمیر کے لیے زمین کے حوالے سے  
موجودہ زمین کے حوالے سے زمین کے حوالے سے زمین کے حوالے سے

- ۳- زمین کے حوالے سے زمین کے حوالے سے زمین کے حوالے سے زمین کے حوالے سے
- ۴- زمین کے حوالے سے زمین کے حوالے سے زمین کے حوالے سے زمین کے حوالے سے
- ۵- زمین کے حوالے سے زمین کے حوالے سے زمین کے حوالے سے زمین کے حوالے سے
- ۶- زمین کے حوالے سے زمین کے حوالے سے زمین کے حوالے سے زمین کے حوالے سے

- ۷- زمین کے حوالے سے
- ۸- زمین کے حوالے سے

زمین کے حوالے سے زمین کے حوالے سے زمین کے حوالے سے زمین کے حوالے سے



زمین کے حوالے سے زمین کے حوالے سے زمین کے حوالے سے زمین کے حوالے سے

زمین کے حوالے سے زمین کے حوالے سے زمین کے حوالے سے زمین کے حوالے سے

زمین کے حوالے سے زمین کے حوالے سے زمین کے حوالے سے زمین کے حوالے سے



... ..  
... ..  
... ..

... ..

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

... ..

... ..

... ..

... ..  
... ..  
... ..

... ..

... ..

... ..  
... ..  
... ..  
... ..

... ..



lawpedia.jo



lawpedia.jo



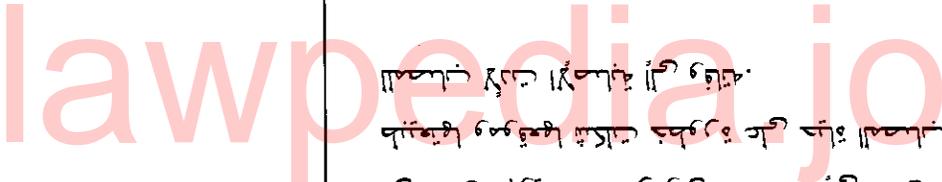
...

... ۱۸۳۱/۰۰۰۸ و ۰۵۳/۳۰۰۸ [۱۸۳۱/۰۰۰۸] ...

... ۰۸ و ۰۸ [۱۸۳۱/۰۰۰۸] ...

...

... ۱۸۳۱/۰۰۰۸ ...



...

... ۰۸ [۰۸] ...

...

...

... : - ...

...  
...  
...

...

...  
...

Handwritten mark

...  
...  
...  
...  
...

lawpedia.jo

...  
...  
...  
...  
...

...  
...  
...

وفي ذلك نجد أنه وطبقاً للمادة ٢٨٩ من قانون أصول المحاكمات الجزائية فإن محكمة الاستئناف والتي أخذت محكمة الجنايات الكبرى نفس الحكم من حيث الاجتهادات التصائية لها الخيارين أن ترفض حكم النقض أو أن تصاح لهذا الحكم وحيث أن محكمة الجنايات الكبرى قد استعملت خيارها المنصوص عليه في المادة ٢٨٩ من قانون أصول المحاكمات الجزائية وقررت إتباع حكم النقض فلا تثريب عليها في ذلك.

وحيث أن محكمة التمييز وفي حكم النقض سالف الذكر قامت بتطبيق القانون على الوقائع الثابتة في الدعوى وتوصلت إلى أن فعل المتهم يشكل سائر أركان وعناصر جنائية الشروع التام بالقتل القصد طبقاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ من قانون العقوبات وحيث أن محكمة الجنايات الكبرى قد اتبعت حكم النقض وسارت في الدعوى على هديه وجرّمت المتهم الطاعن بجناية الشروع بالقتل القصد طبقاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ من قانون العقوبات تمثيلاً مع قرار النقض وأنه ولما كانت العقوبة المفروضة بحق المتهم الطاعن تقع ضمن الحد القانوني لجناية الشروع بالقتل التي جرم بها بعد استعمال الأسباب المخففة التقديرية وعليه فإن الحكم يكون جاء مستوفياً لجميع شرائطه القانونية واقعة وعقوبة وتسيباً وبأن أسباب الطعن لا ترد على القرار المطعون فيه ولا تنال منه.

لذا فإننا نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قرار المصدر تدقيقاً بتاريخ ٢٨ محرم سنة ١٤٣١ هـ الموافق ١٤/١٠/٢٠١٠م

القاضي الرئيس

عضو  
العضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الدائرة

دقيق